

دراسات نقدية ٣

إعداد الباحثة: رباب عبدالله الرحيلي

بإشراف الدكتورة: هبة م



التكليف العاشر



رسالة الماجستير المقدمة من الباحث سعيد محمد الزهراني بعنوان
"الحماية الجنائية للمستهلك في المرحلة السابقة على إبرام العقد
الإلكتروني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي"، والتي نوقشت في
كلية الحقوق بجامعة الملك عبد العزيز عام ٢٠٢٣، تُعد من الدراسات
الحديثة التي تناولت موضوعًا ذا أهمية متزايدة في ظل التطور
التكنولوجي وانتشار التجارة الإلكترونية.

Chapter
01

النقد العلمي الشامل للرسالة

١. أهمية الموضوع وحدائته

تناولت الرسالة موضوع الحماية الجنائية للمستهلك في مرحلة ما قبل إبرام العقد الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو موضوع حديث وذو أهمية بالغة نظرًا لانتشار هذه الوسائل كمنصات للتجارة الإلكترونية.

٢. المنهجية المتبعة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتوصيف الواقع القانوني وتحليل النصوص النظامية ذات الصلة.

٣. النتائج والتوصيات

توصلت الرسالة إلى أن المنظم السعودي قد اهتم بالتجارة الإلكترونية وسن الأنظمة التي توفر الحماية للمستهلك الإلكتروني، مثل نظام المعاملات الإلكترونية ونظام مكافحة الغش التجاري والصناعي ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. وأوصت الدراسة بتوفير حماية جزائية كافية للمستهلك، وتعزيز الرقابة الإلكترونية، وتدعيم دور لجان الرقابة، ووضع منصات لرقابة المواقع والتطبيقات الإلكترونية.

٤. نقاط القوة

تناول موضوع حديث وذو صلة وثيقة بالتطورات التكنولوجية الراهنة.
تقديم توصيات عملية لتعزيز الحماية الجنائية للمستهلك.

٥. نقاط الضعف

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فقط دون استخدام مناهج بحثية أخرى قد يحد من عمق التحليل.
قلة الدراسات الميدانية أو الاستبيانات التي تدعم النتائج والتوصيات.

مقترحات للباحثين المستقبليين

١. **إجراء دراسات ميدانية:** لجمع بيانات مباشرة من المستهلكين حول تجاربهم مع العقود الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٢. **تحليل مقارن:** مقارنة الحماية الجنائية للمستهلك في المملكة العربية السعودية مع دول أخرى للاستفادة من التجارب الدولية.
٣. **دراسة تأثير التشريعات الحديثة:** تحليل تأثير الأنظمة المستحدثة على حماية المستهلك في البيئة الرقمية.

الخاتمة

Chapter
01

في خاتمة هذا النقد العلمي الشامل لرسالة الماجستير الموسومة بـ "الحماية الجنائية للمستهلك في المرحلة السابقة على إبرام العقد الإلكتروني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي"، يمكن القول إن الدراسة قدمت طرحاً علمياً متميزاً لموضوع يتسم بالحدثة والتعقيد، وسعت إلى رصد أوجه القصور في الإطار القانوني القائم، واقتрحت حلولاً تشريعية وتنظيمية تتسم بالواقعية والتماشي مع التطورات التقنية. لقد تميزت الرسالة بوضوح الإشكالية وحدثة الموضوع، فضلاً عن استعراضها المتوازن للأنظمة والضوابط ذات الصلة. إلا أن الاعتماد الحصري على المنهج الوصفي والتحليلي دون الاستعانة بأساليب بحثية تطبيقية أو مقارنة دولية، شكّل محدودية في النتائج التي كان يمكن تعزيزها من خلال تجارب عملية أو بيانات ميدانية. وبالرغم من تلك الملاحظات، فإن الرسالة أسهمت في إثراء المكتبة القانونية بدراسة تتعامل مع إحدى القضايا الناشئة في القانون الجنائي والتجاري، وشكّلت قاعدة بحثية جيدة يمكن للباحثين البناء عليها وتطويرها مستقبلاً، من خلال توسيع نطاق البحث وتحليل ميداني ومقارنات قانونية أعمق. إن النقد العلمي لهذا العمل لا يقلل من أهميته، بل يوجه نحو مزيد من التطوير والاستقصاء في هذا المجال الحيوي، ويؤكد ضرورة استمرار البحث القانوني لمواكبة التغيرات الرقمية المتسارعة وخلق بيئة قانونية أكثر أماناً وعدالة للمستهلك في العصر الرقمي.

رابط الرسالة

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://studentaffairs.kau.edu.sa/Files/306/Researches/76276_49437.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

